

الحركات التصحيحية تجتاح الأحزاب المغربية

التصحيحية التي ظهرت داخل الأوصال والمعاصرة والتجمع الوطني للأحرار، تدخل ضمن المخاض الذي يسبق العملية الانتخابية، وتشكل مرحلة عرضية في مسار الحزبين ولا يمكن أن نتحدث عن قوة إصلاحية قادرة أن تغتلب بالموالين داخل الحزبين، وذلك لعدم توفرهما على قيادات وازنة قادرة على إحداث الفارق، أو إحداث توجه سياسي أو فكري جديد بالحزبين.

حركة داخل الأصالة والمعاصرة أكدت أن وضعية الحزب الآن هي وضعية إقصاء للرأي الآخر عن المشاركة وإبداء الرأي

ولم يخرج حزب العدالة والتنمية الحاكم من موجة الحركات التصحيحية التي تضرب بعض التنظيمات السياسية حيث وصل الأمر إلى إطلاق مبادرة يقودها بعض قيادات الحزب تلوح في مذكره بعقد مؤتمر استثنائي لمناقشة أزمة الحزب.

ويرى بنينونس المرزوقي، أستاذ القانون الدستوري بجامعة محمد الأول بوجدة، أن "الحركات التصحيحية توضح عدم قدرة الأحزاب على إدارة الاختلافات هذه الحركات موجهة ضد القيادة الحزبية وذلك ليس على أساس خلافات ذات بعد أيديولوجي أو سياسي، وقد دعا "الحركة التصحيحية" بالأصالة والمعاصرة بعض مظاهر خدمة الأمين العام لأجندة انتخابية مصلحة من قبيل قيامه بجولة لدى بعض الأحزاب الغرض منها تقديم الولاء لحزب معين من أجل الحصول على الرضا التام من أجل الانتعاش بمصالح ذاتية خاصة في غياب انعقاد مؤسسات الحزب (المجلس الوطني والمكتب السياسي). أما الحركة التصحيحية بالتجمع الوطني للأحرار، المشار في الحكومة، فتقول إنها تعكس توجهها يقوي الحزب "لو عرف كيفية استغلاله بل ضم الأذان لأن في النقد الصريح تعرية لمكان الخل قبل الاستحقاقات الانتخابية المقبلة".

مناورات للميليشيات قرب سرت تبعث بتهديدات للجيش

ممن وصفهم بابطال "بركان الغضب" في إشارة صريحة إلى الميليشيات المسلحة.

وقال النمروشي في بيان له "نتابع باهتمام عددا من الحوارات واللقاءات التي تجري هنا وهناك وتهدف إلى نقل ليبيا من مرحلة الحرب إلى حالة السلم، مضيفا "نحن بكل تأكيد من الساعين إلى أن يعم السلام والاستقرار كل ربوع ليبيا الحبيبة، ولن نتردد في العمل من أجل ذلك وندعم كل ما من شأنه أن يُجَلِّد بتحقيقه واقعا".

ميليشيات الوفاق نفذت صباح الأربعاء مناورات تدريبية عسكرية بالمدفعية والدبابات وبالذخيرة الحية شرق مصراتة

واختتم النمروشي بيانه "لن نلتفت إلى أي حوار من أي نوع لا يكون لأبطال بركان الغضب حضور فاعل وبارز فيه، فلولوا تضحياتهم الجسيمة، ودماءهم الطاهرة التي روت الأرض لما تخلصت العاصمة طرابلس من جرائمهم وعدوانهم الغضب". وكان رئيس البرلمان عقيلة صالح، ورئيس حكومة الوفاق فايز السراج قد أعلنوا في أغسطس الماضي وقف إطلاق النار في البلاد في مسعى لاستئناف العملية السياسية.

وبالفعل انطلقت المباحثات بين الفرقاء في المغرب غير أن مراقبين جددون من أن مثل هذه المناورات قد تؤدي إلى تقويض الهدنة باعتبارها تمثل رسائل تهديد مباشر للخصم.

الرباط - يثير تعدد الحركات التصحيحية داخل الأحزاب المغربية (معارضة وحاكمة) في الأونة الأخيرة تساؤلات بشأن دوافع هذه التحركات خاصة أنها تأتي قبيل الاستحقاق الانتخابي المقرر للعام المقبل ما يجعل مراقبين يرجحون أنها تندرج في إطار معارك انتخابية لكن القاسم المشترك بين هذه الحركات هو عدم الرضا على أداء وسلوكيات قيادة أحزابهم.

فبعد بروز حركات منتقدة لقيادات حزب العدالة والتنمية والتجمع الوطني للأحرار تنضم إليهم فئة معارضة بالأصالة والمعاصرة، وهو أكبر حزب معارض، تحت عنوان "لا محيد"، التي تم الإعلان عنها الثلاثاء وذلك "دفاعا عن مشروع التنظيم السياسي"، وعلى خلفية الإقصاء الذي ظل يمارسه أمين عام تنظيم "الجرار" و"استفراجه بالقرارات وتحمله المسؤولية بممارسات ارتجالية خاضعة لمنطق تصفية الحسابات".

وحسب بيان أصدره أصحاب الحركة، عقب اجتماع لهم فإن "وضعية الحزب الآن هي وضعية إقصاء الرأي الآخر عن المشاركة وإبداء الرأي في مواجهة من لا يُسَدون الولاء للأمين العام".

وما يستعري الانتباه هو خروج هذه الحركات التصحيحية قبيل الموعد الانتخابي المزمع تنظيمه العام المقبل، ما يطرح تساؤلات بشأن جديتها في المساهمة في إصلاح تنظيماتها السياسية وإجراء تقييم موضوعي لمساراتها، خصوصا بعد توجهات صدامية ناتجة عن طموحات سياسية فريدة لأشخاص داخل تلك الأحزاب. ومما زاد الأمور تعقيدا، وفق بيان مناصري الحركة التصحيحية، بالأصالة والمعاصرة ما أسموه "التزوير الخطير الذي مس القانون الأساسي للحزب حسب هوى الأمين العام الذي غير بعض بنوده التي صادق عليها المؤتمر الوطني، تلاه تزوير توقعات البرلمانين من أجل تثبيت رئيس الفريق الموالي لتيارته والمتنافع مع مبادئ العمل الأخلاقي السياسي".

ويؤكد عبد الإله السطحي، وهو باحث في العلوم السياسية والقانون الدستوري بجامعة محمد الخامس في الرباط، في تصريح لـ"العرب"، أن "الحركة

أي مصالح يبحث عنها حزب قلب تونس من وراء تحركاته

قلب تونس يدعو إلى مصالحة وطنية ومساندة حكومة المشيشي



القروي يتطلع ليكون لاعبا رئيسيا في المشهد التونسي

من أجندات التيارات الإسلامي، وتتخوف الأوساط السياسية من تقارب قلب تونس الملحي مع أحزاب السلطة وتوظيف هذه العلاقة لخدمة الأجندات المشتركة والانتقال على مكاسب الدولة المدنية.

وقال النائب بالبرلمان عن حزب صوت الفلاحين فيصل التبيني "إن تحالف قلب تونس وأئتلاف الكرامة هو صورة مصغرة لتحالف النهضة والنداء في 2013، وبصورة أوضح توافق نبيل القروي وسيف الدين مخلوف هو نفسه توافق الباجي قائد السبسي وراشد الغنوشي".

وأشار التبيني إلى أن "قلب تونس ليس لديه ما يقدمه للشعب كما النهضة أيضا، بل يريدان تحصينا سياسيا يسمح لهما بحماية مصالحهما الضيقة في السلطة".

ومقابل الصعود السريع والمثير لقلب تونس في المشهد السياسي في عام 2019 أثرت تهمة غسل أموال ضده، وواجه رئيسه نبيل القروي المنع من السفر وتجميد ممتلكات بسبب قضية قديمة تعود إلى عام 2017.

فساد مالي، أما الثانية فتتعلق بانحذار شعبيته من جهة وانشقاق مجموعة من نوابه البرلمانين عنه، لذلك فإنه يقدم خدماته للإسلام السياسي بوجهته، ونعني حركة النهضة وأئتلاف الكرامة، لتلافي فتح الملفات القضائية مجدداً".

وأضاف العليبي، في تصريح لـ"العرب"، "قلب تونس يريد المحافظة على وجوده في البرلمان فكل انتخابات تشريعية سابقة لأوانها تعني في الظرف الحالي خسارته، ومن هنا وجد فيه الإسلام السياسي ضالته فهو حليف طبع يمكن توظيفه بسهولة طالما هو واقع تحت الإكراهات سالفة الذكر".

وأثار تحالف قلب تونس مع ائتلاف الكرامة الذي تم الإعلان عنه مؤخرا جدلا واسعاً في الأوساط السياسية التونسية، وأجمعت معظم المواقف على "خطورة" التحالف وتداعياته، في حين اعتبر الكثير من المراقبين أن فيه ضربا للدولة المدنية ومؤسساتها ومسارها الديمقراطي، فضلا عن خطر هذا الكون الصاعد والمغرب من التيار الإسلامي حيث يعادي مدينة الدولة ويطنع في مكاسبهها.

وخلقت هذه الخطوة المفاجئة ارتباكا واضحا في المشهد السياسي المنقسم، حيث يرى مراقبون سياسيون أن "التحالف سيؤدي إلى نتائج وخيمة طالما حذر منها القوى المدنية والسياسية لتحسين مؤسسات الدولة

وأعلن المكتب السياسي أنه قرر بعث لجنة صحية ضمن الحزب المتابعة تطور انتشار وباء كورونا وتداعياته والمساهمة في إسناد عمل الحكومة وبقية السلطات المختصة في هذا المجال.

ويرى مراقبون أن تحركات حزب قلب تونس لا يمكن أن تكون بمعزل عن تطورات المشهد السياسي في تونس التي شهدت عقب تزكية حكومة هشام المشيشي، حيث تنهم أطراف سياسية، على غرار حزب حركة الشعب (قومي)، حزب نبيل القروي بابتزاز المشيشي، وتعززت الشكوك بشأن ضغط قلب تونس على المشيشي بعد ظهور بوادر تقارب فعلي بين هذا الحزب مع حزب ائتلاف الكرامة وحركة النهضة الإسلامية، حيث من المقرر أن تشكل هذه الأطراف جبهة برلمانية جديدة.

ويتهم خصوم حزب قلب تونس بان لديه "مصالح ذاتية" تدفعه إلى المناورة بالتحالف مع التيارات الإسلامية وفي مقدمتها حركة النهضة، حيث يقدم نفسه كبديل يسعى إلى تحقيق توافق والتقاء حول "مصالحة البلاد"، وهو ما قد يجر النهضة من الضغوط المسلطة عليها منذ فترة وفقا لهؤلاء.

وأفاد المحلل السياسي فريد العليبي بان قلب تونس يعاني من مشكلتين أساسيتين، "تتعلق الأولى بملفات قضائية تخص رئيسه على خلفية قضايا

كشفت تحركات حزب قلب تونس (البيبرالي) منذ انتخابات العام الماضي بالبلاد عن نوايا الحزب في الظفر بمكان في السلطة والبحث عن تمثيلية محترمة في صناعة القرار السياسي من خلال عقد تحالفات حتى مع الأحزاب الإسلامية التي كان يرفض في وقت سابق أي لقاء معها.

تونس - يسرع حزب قلب تونس الذي يرأسه رجل الأعمال وقطب الإعلام، نبيل القروي، وتيرة تحركاته في محاولة يرى مراقبون أنها ترمي إلى ضمان نفوذ في الحكومة الجديدة، بينما ينتقده خصومه معتبرين أنه يخضع لابتزازات من حركة النهضة الإسلامية.

ودعا المكتب السياسي لحزب قلب تونس، الأربعاء، الشعب بمختلف مكوناته، من فقاء سياسيين ومنظمات وطنية ومجتمع مدني، إلى "تثبيت دعائم الوحدة والتوجه إلى مصالحة وطنية" معتبرا أنها "أضحت اليوم شرطا من شروط إنقاذ البلاد والوصول بها إلى برّ الأمان".

وتوجه الحزب في بيان صادر عنه عقب اجتماعه الدوري ببناء لـ"الوقوف مع الحكومة ومساندتها ونبذ كل أشكال التفرقة والانقسامات" منفتحا تعيين رئيس الحكومة مستشارين اعتبرهم "من الكفاءات العالية التي استمدت بالخبرة والمعرفة ومن خدموا الدولة الوطنية".



فيصل التبيني
قلب تونس والنهضة
يريدان حماية
مصالحهما الضيقة

واعتبر المكتب السياسي أنّ "الفرز الحقيقي اليوم وغدا سيكون بين من مع البذل والإبداع والإنجاز في خدمة الشعب والمصلحة العامة وبما ينفع الناس وبين من مع إثارة الفوضى وبث الفتنة وافتعال الصراعات الواهية".

كما دعا الحزب إلى رض الصفوف لمجاهبة جائحة كوفيد - 19 مطالبيا دائرة المحاسبات بالكشف عن مال جميع الأموال التي تم جمعها منذ انطلاق الأزمة الصحية، معتبرا أن "توظيفها ظل إلى اليوم في دائرة الجهول" ومذكرا بأنه "طلب استعمالها ضمن مراسيم لم نرها أثرا".

تثبيت الأمازيغية لغة رسمية يثير جدلا واسعا في الجزائر

السابق عبدالعزیز بوتفليقة، فضلا عن بعض القوى المحسوبة على الإسلاميين والمحافظين.

وصرح رئيس جبهة العدالة والتنمية الإخوانية عبد الله جاب الله، بان "لجنة إعداد الدستور اشغلت لحساب أجندة سياسية تكفل استمرار النظام، عبر مغازلة جهة معينة في البلاد، على حساب بقية الجهات والمكونات الجيدة وهو تهديد مبطن للوحدة الوطنية، خاصة وأن الدستور المؤقت استمد تاريخ الدولة من الدولة النوميديّة البربرية".

واستغرب المتحدث أن تكون للبلاد لغتان وطنيتان ورسميتان في آن واحد، عكس أغلب التجارب الناجحة في العالم، على الرغم من احتوائها لعشرات اللغات والقوميات في الوطن الواحد، كالمانيا وفرنسا وبريطانيا..

الحروف الأمازيغية من وثائق ومشتورات الحزب، بينما الكتابة بالحروف الأمازيغية لم تكن موجودة من قبل حتى يتم حذفها".

لكنه لم يبد تفاعلا أو اتخاذ خطوة استباقية لتنفيذ مضمون الدستور الجديد مثل استحداث الأمازيغية في منشوراته ومعاملاته رغم تزكيته للدستور المذكور.

وأضاف بيان الحزب بانه، "لم يتم أبدا تغيير الوثائق الرسمية، ما عدا استبدال اللغة الأجنبية الفرنسية بالإنجليزية، وأن من يقفون وراء أكذوبة حذف اللغة الأمازيغية لهم نوايا تهدف للتبويض على الحزب والمناضلين، وإلى إحداث فتنة في أوساط المجتمع".

وتحدث البند الرابع من الدستور الجديد، على أن "الأمازيغية لغة وطنية ورسمية"، وأنه "سيتم استحداث مؤسسة حكومية لتطوير هيكلية اللغة في البلاد"، وهو ما لم يستسغه خصومها خاصة من طرف وعاء يصف نفسه بـ"التيار النوفيمري الباديبيسي" المؤيد لمسار السلطة منذ تنحي الرئيس

صابر بليدي

الجزائر - عاد اللغظ مجددا إلى المشهد الجزائري بعد تثبيت الدستور الجديد للأمازيغية كلغة وطنية رسمية، وعاد معه الجدل بين أنصار وخصوم الأمازيغية، في مؤشر على استمرار أزمة الهوية في البلاد، خاصة وأن الدستور جاء في سياق استلطاف منطقة معينة من البلاد وليس لطي ملف الأزمة المستعصية.

وأشارت تقارير محلية في الجزائر، إقدام حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم في البلاد، على إلغاء التعامل باللغة الأمازيغية في وثائقه ومعاملاته الرسمية، الأمر الذي اعتبر بمثابة رسالة عن عدم اقتناع الحزب بدسترة اللغة المذكورة، رغم تزكية نوابه الذين يشكلون الأغلبية في غرفتي البرلمان للدستور الجديد.

واعتبر أنصار الأمازيغية بان ما قامت به قيادة الحزب الحاكم، خطوة تنطوي على موقف معاد لأركان الهوية الوطنية في البلاد، ويخفي وراء نية عدم تمكين الجزائريين من تحقيق نضالات طويلة من أجل تثبيت المكون الأمازيغي، خاصة وأن الحزب يبيغ القوة السياسية الأولى في البلاد.

ونفى بيان للحزب ما وصفه بـ"المزاعم"، التي تحدثت عن "حذف

